International Summit on Science Technology and Humanity
ISETH 2025
ISSN: 2615-1588 (online)

# تحليل سياسات الحكومة في إدارة أموال الحج: تزامن القانون رقم 34 لعام 2014 مع مبادئ الشريعة الاقتصادية

# Analysis of Government Policies in the Management of Hajj Funds: The Conformity of Law Number 34 of 2014 with the Principles of Economic Sharia

Bagus Ledi Prestiyono[1,*], Azhar Alam[2].

[1,2] Faculty of Islamic Education, Universitas Muhammadiyah Surakarta, Surakarta, Indonesia

## الملخص

*الغرض*: يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى ملاءمة سياسة الحكومة الإندونيسية في إدارة أموال الحج استنادا إلى القانون رقم 34 لعام 2014 وفقا لمبادئ الاقتصاد الشرعي ومقاث الشريعة، وخاصة مبدأ الحفظ وتحقيق منفعة الأمة.

*المنهجية*: تستخدم هذه الدراسة نهجا قانونيا–معياريا مع طريقة تحليل نوعي وصفي. تم الحصول على البيانات من خلال دراسة القوانين والأنظمة المتعلقة بإدارة صناديق الحج، وفتاوى DSN-MUI، والأدبيات العلمية، والتقارير المالية والأداء لوكالة إدارة المال للحج (BPKH) للفترة 2024–2025. يتم التحليل من خلال دمج منظور الشريعة الإيجابية ومقام الشريعة.

*النتائج*: تظهر نتائج الدراسة أن القانون رقم 34 لعام 2014 وفر أساسا قانونيا قويا لإدارة صناديق الحج بناء على مبادئ الشريعة والمساءلة والشفافية. ومع ذلك، في الواقع، لا تزال هناك فجوة بين الامتثال الرسمي للشريعة وتحقيق الأهداف الجوهرية لمقاصي الشريعة، خاصة في جوانب الشفافية العامة، وتحسين الفوائد الاقتصادية، والتوزيع العادل للتأثيرات الاجتماعية لاستثمارات صناديق الحج.

*التطبيقات/الأصالة/القيمة*: يقدم هذا البحث مساهمة مفهومية من خلال جمع التحليل القانوني الإيجابي و"مقاسيد الشريعة" في سياق إدارة الأموال العامة للأمة. من المتوقع أن تكون نتائج البحث أساسا لصياغة سياسات أكثر توجها نحو المنفعة، وزيادة ثقة الجمهور، وتعزيز الحوكمة المستدامة لصناديق الحج.

* Corresponding author: o200250021@student.ums.ac.id

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الشريعي، مقاصد الشريعة الحوكمة المالية، صناديق الحج، BPKH، القانون رقم 34 لعام 2014.

**Abstract**

Objective: This study aims to analyze the extent of the suitability of the Indonesian government's policy in managing hajj funds based on Law Number 34 of 2014 according to the principles of sharia economics and sharia maqashid, especially the principle of maintenance and achievement of the benefits of the ummah. Methodology: This study uses a legal-normative approach with a descriptive qualitative analysis method. Data was obtained through a study of laws and regulations related to the management of hajj funds, DSN-MUI fatwas, scientific literature, as well as financial and performance reports of the Hajj Financial Management Agency (BPKH) for the period 2024–2025. The analysis was carried out by integrating a positive sharia perspective and sharia maqashid. Results: The results of the study show that Law Number 34 of 2014 provides a strong legal basis for the management of hajj funds based on sharia principles, accountability, and transparency. However, in practice, there is still a gap between formal compliance with sharia and the achievement of substantive goals of sharia maqashid, particularly in the aspects of public transparency, increased economic benefits, and equitable distribution of the social impact of hajj investments. Application/Authenticity/Value: This research makes a conceptual contribution by combining positive legal analysis and "maqashid sharia" in the context of public financial management of the ummah. It is hoped that the results of this research will be the basis for the formulation of policies that are more benefit-oriented, increase public trust, and strengthen sustainable governance for hajj funds.
**Keywords:** sharia economics, sharia maqashid, financial governance, hajj funds, BPKH, Law Number 34 of 2014.

## مقدمة

إدارة صناديق الحج في إندونيسيا هي قضية استراتيجية تتعلق بجوانب قانونية واقتصادية واجتماعية ودينية في الوقت نفسه. أموال الحج ليست مجرد شكل من أشكال التوفير الإداري للحجاج المحتملين، بل هي *تفويض عام* له عواقب قانونية وأخلاقية على ثقة الشعب واستدامة الاقتصاد الوطني الشرعي. استنادا إلى **القانون رقم 34 لعام 2014 بشأن إدارة المال للحج (القانون 2014/34)**، أنشأت حكومة إندونيسيا **وكالة إدارة المال للحج (BPKH)** كمؤسسة مستقلة تملك السلطة لإدارة وتطوير ووضع صناديق الحج في بيئة مهنية وآمنة وشفافة ومتوافقة مع المبادئ الشرعية (Hidayatullah, 2022).

لا يؤكد القانون 2014/34 فقط على الحاجة إلى إدارة فعالة وشفافة، بل يضع أيضا مبادئ الشريعة *كأساس أخلاقي وقانوني* في جميع سياسات BPKH. تشمل هذه المبادئ قيم **الثقة، والعدل، والمنفعة (المصالحة)، والشفافية (الشفاية)** — وهي أربع قيم تشكل أيضا أساس الفقه في القانون الاقتصادي الإسلامي. ومع ذلك، في تنفيذها، تظهر عدة دراسات أن سياسات الاستثمار والحوكمة في BPKH لم تعكس بشكل مثالي التوافق بين القانون الإيجابي والمبادئ القانونية الإسلامية بشكل مثالي.(Herlinda Erni, 2025; Murniwati et al., 2025)

### 1. الخلفية القانونية والمؤسسية

تأسست BPKH لتحسين الحوكمة المالية للحج التي كانت سابقا تحت وزارة الشؤون الدينية. من خلال **اللائحة الرئاسية رقم 110 لعام 2017 واللائحة الحكومية رقم 5 لعام 2018**، يتم تنظيمها بالتفصيل فيما يتعلق بالرسوم

والوظائف وأدوات الاستثمار التي يمكن أن تستخدمها BPKH. لهذه المؤسسة مهمة مزدوجة: (1) ضمان سلامة أموال الحجاج، و(2) تطوير الأموال من خلال الاستثمار الحلال لتوفير *قيمة لتنفيذ* الحج في المستقبل (Zulkarnain et al., 2025).

المبادئ الأساسية للقانون 2014/34 هي *الشريعة، الحكمة، المزايا، المنظمات غير الربحية، الشفافية، والمساءلة*. هذه المبادئ الستة لها مكافئ مباشر في القيم القانونية الإسلامية، خاصة **حفظ** الملكية (حفظ الملكية) الذي يعد جزءا من *القصة الشريعة* — وهو الغرض العام للشريعة في الحفاظ على استدامة ثروة الشعب. وبالتالي، يمكن فهم القانون 2014/34 كمحاولة لتقنين قيم الفقه المعالة الحديثة في نظام قانوني وطني إيجابي.

## 2. تحديات التنفيذ: القانون الإيجابي مقابل مبادئ الشريعة الإسلامية

على الرغم من أن القانون 2014/34 يحتوي بشكل معياري على مبادئ الشريعة، إلا أن تنفيذه لا يزال يواجه تحديات مفاهيمية وتقنية. وجدت عدة دراسات وجود *خلل* بين النصوص القانونية وممارسات سياسات الاستثمار. على سبيل المثال، رغم أن BPKH يبلغ عن أداء استثماري إيجابي، إلا أن بعض الناس يعتبرون أن *مستوى الشفافية في التقارير العامة* ليس كافيا بالكامل (Aminah et al., 2024).

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر سياسة الاستثمار التي تنظمها الحكومة من خلال اللائحة الحكومية رقم 2018/5 محافظة للغاية — تركز بشكل مفرط على الأمن والسيولة، لكنها أقل ابتكارا في تحسين العوائد بناء على أدوات الشريعة مثل *الصكوك* المنتجة، وقف النقد، أو الاستثمار الاجتماعي. وبالتالي، رغم أن الأموال لا تزال آمنة، إلا أن الفوائد المحتملة للحجاج لم تتحقق بالكامل بعد (Marfelina, 2025).

من منظور الشريعة الإسلامية، يمكن أن يثير هذا الوضع أسئلة أخلاقية: هل الإدارة الآمنة ولكن الأقل إنتاجية للأموال لا تزال تتماشى مع مبادئ *المصالحة والعدل*؟ في النظرية الاقتصادية الإسلامية، المكاسب المالية ليست المقياس الوحيد للأداء، بل أيضا مدى خلق السياسة الازدهار والتوزيع العادل للمنافع بين الأمة، لذلك لا يمكن أن يتوقف تقييم الامتثال للشريعة عند مستوى الشهادة، بل يجب أن يشمل الأثر الاجتماعي والأخلاقي لسياسة إدارة صندوق الحج نفسها (Hidayat, 2024).

## 3. الامتثال للشريعة وقانون الشريعة

يوفر *نهج مقصص الشريعة* إطارا مفاهيميا أكثر شمولا لتقييم مدى تحقيق السياسات العامة — بما في ذلك إدارة أموال الحج — لأهداف الشريعة. المبدأ الرئيسي في هذا السياق هو **حفظ المل**، وهو حماية وتطوير ثروة الأمة بطريقة حلال وآمنة ومنفعة. وهذا يعني أن الاستثمار في صناديق الحج يجب أن يبتعد عن الممارسات التي تحتوي على *الربا والغرار والميسر*، ويعطي الأولوية للقطاعات الحلال التي توفر قيمة اجتماعية طويلة الأمد.(Murniwati et al., 2025)

في ممارسة BPKH، ينعكس مبدأ *المقاصد* في عدة برامج *خيرية* مثل التعليم والمجتمع وتطوير المساجد. ومع ذلك، تظهر عدة دراسات أن السياسة لا تزال بحاجة إلى تعزيز بعد *الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC)* حتى تصبح الفوائد أكثر قابلية للقياس واتساقا. الشفافية بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للبرنامج هي أيضا جزء لا يتجزأ من *مشروع الشريعة*، لأنه يضمن المساءلة الأخلاقية للمؤسسة أمام الأمة (Zulkarnain et al., 2025).

## 4. المساءلة والشفافية في منظور القانون الاقتصادي

المساءلة العامة عنصر أساسي في إدارة أموال الحج. يتطلب القانون 2014/34 إجراء تدقيقات مالية من قبل مجلس التدقيق (BPK) والتقارير السنوية المفتوحة للجمهور. كما طورت BPKH أنظمة رقمية مثل *سسكهات وحسابات افتراضية* لتسهيل وصول الحجاج إلى معلومات عن أموالهم (Aminah et al., 2024).

ومع ذلك، لا يزال معظم الحجاج يواجهون صعوبة في فهم البيانات المالية لأن اللغة والتنسيق تقنيان للغاية. في سياق الشريعة الاقتصادية الإسلامية، المساءلة ليست إدارية فقط، بل روحية أيضا—أي *الحسبة*، المساءلة الإنسانية أمام الله عن إدارة الأمانة العامة. لذلك، فإن تبسيط التواصل العام والتعليم المالي القائم على الشريعة هو حاجة مهمة لتعزيز *ثقة* الجمهور في BPKH (Herlinda Erni, 2025).

## 5. التآزر بين السياسات العامة والامتثال للشريعة

لكي تحقق إدارة أموال الحج الانسجام بين القانون الإيجابي والمبادئ الشرعية، هناك حاجة إلى تآزر بين **BPKH، ومجلس الرقابة على الشريعة (DPS)، والمجلس الوطني للشريعة–MUI، ووزارة الشؤون الدينية**. هذا التعاون المؤسسي مهم لضمان أن العملية بأكملها—من تخطيط الاستثمار والتنفيذ إلى التقارير—تتبع *قواعد الفقه وتحقق المقاصد الإسلامية* بشكل جوهري (Murniwati et al., 2025).

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب التطورات العالمية تعديلات على السياسات تكون أكثر استجابة لفرص الاستثمار الشرعية الإنتاجية. وهذا يتماشى مع خطة المراجعة **للقانون 2014/34** التي تناقشها الهيئة التشريعية بهدف زيادة قيمة فوائد صناديق الحج من خلال محفظة حلال أكثر تنوعا، لكنها لا تزال آمنة ومتوافقة مع الشريعة (Marfelina, 2025).

إدارة صناديق الحج في إندونيسيا هي مزيج معقد من الجوانب القانونية الإيجابية، والحوكمة العامة، والقيم الشرعية. على الرغم من أن الإطار القانوني من خلال القانون 2014/34 وفر أساسا قويا، إلا أن تنفيذه لا يزال يتطلب المزيد من التوحيد بحيث لا يكون فقط *متوافقا رسميا مع الشريعة*، بل *يحقق أيضا فوائد* كبيرة. لذا، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم توافق المعايير القانونية المعمول بها مع المبادئ الأساسية للقانون الاقتصادي الإسلامي والسعي لصياغة سياسات قادرة على زيادة ثقة الجمهور وفعالية الاقتصاد الوطني الشرعي.

## ***الفصل الفرعي 1: حوكمة وشفافية صناديق الحج***

يجب أن تعلم أن صناديق الحج الإندونيسية ليست مجرد مدخرات للذهاب إلى الأرض المقدسة. هذا صندوق عام يبلغ الآن أكثر من 166 تريليون روبية روبية بحلول نهاية عام 2024. يدار الصندوق من قبل وكالة إدارة المال في الحج (BPKH). ولا يزال العدد في الارتفاع بسبب طوابير الحج الطويل. انتظر الحاج العادي أكثر من 20 عاما. المال كان في يد الدولة منذ زمن طويل، لذا يجب أن يكون محميا بشكل صحيح(Mutmainnah et al., 2025).

يوفر القانون رقم 34 لعام 2014 أساسا قانونيا قويا ل BPKH. ثلاثة أمور مهمة هي النقطة الأساسية للموطئ قدم. أولا، صندوق الحج هو صندوق ائتماني للحجاج، وليس مملوكا للدولة. ثانيا، يجب أن تكون الإدارة وفقا للشريعة، والحكمة، والمنظمات غير الربحية، والشفافية. ثالثا، يمكن تطوير الأموال من خلال الاستثمار الحلال دون تقليل القيمة الأساسية للحجاج (Fauzi, 2021).

يلعب BPKH دور الممثل. أنت كحاج محتمل أنت المالك الشرعي للأموال. هذا التفويض ديني وقانوني. سوء الإدارة يعني انتهاك قوانين الدولة وكذلك قوانين الله (Muhaimin et al., 2023).

### *1. الإطار القانوني الشرعي والمبادئ*

في الاقتصاد الإسلامي، يجب أن تتبع إدارة أموال الشعب مبادئ الثقة، والمصالحة، وADL. وهذا يتماشى مع المقصود الشريع، خاصة العناية بالممتلكات (*حفظ المل*) والحفاظ على الدين (*حفظ الدين*). لا ينبغي استخدام أموال الحج في أشياء غير واضحة أو تحتوي على ربا (Maulid & Amirsyah, 2021).

تقدم فتوى DSN-MUI رقم 122 لعام 2018 إرشادات فنية. يمكن استثمار الأموال في صكوك الدولة الشرعية، ودائع البنوك الشرعية، والذهب، والأوراق المالية الشريعة، والاستثمارات المباشرة الحلال. يجب على الجميع أن يمروا بعقد قانوني خال من الغرار والربا والميسير (Samsudin et al., 2023).

تشرح دراسة أخرى أن القصر في صندوق الحج يعني الحفاظ على الاستقرار المالي للحجاج دون انتهاك المبادئ الشرعية. لكن الممارسة في المجال ليست مثالية. بعض المشاريع الاستثمارية، مثل تمويل البنية التحتية، لا تزال محل نقاش بشأن الشريعة (Jaenal Aripin, 2025).

لماذا يجب استثمار أموال الحج؟ لأن القيمة يمكن أن تنخفض إذا سمح لها بالاستقرار. يمكن أن يؤدي التضخم إلى تآكل مدخرات الحجاج. لكن الاستثمار يحمل أيضا مخاطر. لذا، يجب على BPKH تحقيق التوازن بين السلامة والنتائج (Aisah et al., 2022).

*2. الحوكمة والمساءلة*

الحوكمة الجيدة هي المفتاح. يطبق BPKH أربعة مبادئ أساسية: الامتثال للشريعة، المساءلة العامة، الاحترافية، والشفافية. يمكن تدقيق جميع الأنشطة الإلزامية. يجب أن تكون كل روبية قابلة للتتبع (Changir & Febriani, 2025).

تظهر الأبحاث أن 89 بالمئة من نظام الحوكمة الشرعية في BPKH قد عمل بشكل جيد. لكن لا تزال هناك فجوات في تعميم التقارير والتدقيقات المستقلة. لا يعرف العديد من الحجاج عن التقرير السنوي لبنك براكت البنك لأنه لا يقدم بشكل شعبي.

تخضع BPKH لتدقيق من قبل وكالة التدقيق المالي (BPK) ومجلس الإشراف الشرعي (DPS). لكن هذا التدقيق لا يزال رسميا. الجمهور لا يفهم الكثير عن النتائج. الشفافية ليست فقط البيانات المالية، بل أيضا التواصل المفتوح (Salsabila et al., 2024).

تعد BPKH تقارير بناء على معايير المحاسبة الشريعة PSAK 112 و113. يتم فصل أموال الحجاج عن أموال تشغيل المؤسسة. وهذا مهم حتى لا يكون هناك خلط في الأصول(Hukum et al., 2023).

ومع ذلك، لا يزال الوصول العام إلى تفاصيل الاستثمار محدودا. على سبيل المثال، لم يتم شرح وضع الأموال في البنية التحتية بالتفصيل. ونتيجة لذلك، كانت هناك شكوك في أن أموال الحجاج تستخدم في مشاريع حكومية (Zulkarnain et al., 2025).

في الواقع، وفقا لفتوى DSN-MUI، فإن الاستثمار في البنية التحتية الحلال يكون على شكل استثمار شريعي ولا يقلل من القيمة الأساسية للحجاج. المشكلة الرئيسية تكمن في التواصل العام. للحجاج الحق في معرفة مكان تخزين أموالهم. لكن معظمهم لا يدركون هذا الشيء بشكل صحيح (Alam et al., 2023).

*3. الشفافية والتكنولوجيا*

لتعزيز الشفافية، بدأت BPKH في التحول إلى النظام الرقمي. منذ عام 2023، طوروا نظام معلومات الحج المالية (SIKH). يعرض هذا النظام تدفق الأموال في الوقت الحقيقي للمشرفين الداخليين. لكن الجمهور لم يتمكن من رؤية البيانات (Hakim et al., 2021)(Herlinda Erni, 2025a).

يقترح بعض الخبراء استخدام البلوكشين لجعل المعاملات أكثر شفافية. يمكن للبلوك تشين تسجيل المعاملات بشكل دائم ولا يمكن تغييره. هذا يعزز تدقيقات الشريعة ويزيد من ثقة الجمهور (Zulkarnain et al., 2025).

يمكنك المساعدة في الحفاظ على الشفافية بطريقة بسيطة:

1. اقرأ التقرير السنوي ل BPKH على الموقع الرسمي.
2. تحقق من موقع وضع الصندوق، مثل الودائع أو الصكوك أو الذهب.
3. تأكد من أن مؤسسة التوظيف تخضع لتدقيق من قبل DPS.

يمكن لهذه الخطوة الصغيرة أن تعزز الوعي المالي لدى الناس وتمنع المخالفات المحتملة.

*4. المساءلة وأخلاقيات الاستثمار*

لصناديق الحج بعد أخلاقي. يجب أن يزن كل قرار استثماري القيم الأخلاقية، وليس فقط الأرباح. أخلاقيات الشريعة تتطلب العدالة لجميع الأطراف. إذا كانت نتائج الاستثمار تفيد المؤسسة فقط، وليس الجماعة، فإن العدالة تضيع (Hulwati et al., 2023).

يقسم BPKH عائدات الاستثمار في اتجاهين. أولا، قيمة فوائد الحجاج لدعم تكلفة الحج. ثانيا، صندوق الوقف الأمة للأنشطة الاجتماعية مثل المنح الدراسية والصحة (Efri Andini & Nur Fatwa, 2024).

ومع ذلك، فإن هذا التقسيم غير معروف على نطاق واسع للحجاج. في الواقع، بموجب الشريعة الإسلامية، يعتبر استخدام جزء من عائدات الاستثمار في الأنشطة الاجتماعية قانونيا طالما أنه منظم قانونيا أو معتمد من الجماعة (Mutmainnah et al., 2025) (Maulana & Mawadah, 2023).

*5. الإشراف والتدقيق الشرعي*

الإشراف الشريعي عنصر مهم. تتولى DPS مسؤولية ضمان جميع الاستثمارات وفقا للفتوى. ومع ذلك، لا تزال سلطة إدارة الاستثمارات محدودة لأنها لا تستطيع دائما الوصول مباشرة إلى عقود الاستثمار (Zakiruddin et al., 2022).

يقترح بعض الخبراء طبقتين من الإشراف: تدقيق داخلي لبنك BPKH وتدقيق شريعة مستقل من MUI. سيعزز هذا النظام السيطرة ويزيد من ثقة الجمهور. يضمن تدقيق الشريعة أن العقود والأشياء ونتائج الاستثمار حلال (Rosyadi, 2024).

*6. تقييم الممارسة 2024–2025*

تظهر البيانات المالية لعام 2025 من BPKH نتائج مستقرة. بلغ إجمالي الأموال المدارة 166.29 تريليون روبية إيسترلندية. وكانت نتيجة الاستثمار 11.8 تريليون روبية هندية. صندوق دعم الحجاج بقيمة 8.2 تريليون روبية إينارية، وصندوق اجتماعي للشعب بقيمة 1.4 تريليون روبية هندية. متوسط العائد السنوي 7.09 بالمئة (Putri et al., 2022).

يظهر هذا الرقم أداء إيجابيا في ظل اقتصاد عالمي متقلب. لكن الشفافية العامة لا تزال مهمة كبيرة. ارتفع مستوى الثقة العامة في BPKH بنسبة 14 بالمئة بعد نشر التقرير الرقمي لعام 2024. ومع ذلك، اعترف 38 بالمئة فقط من الحجاج بفهمهم محتوى التقرير (Changir & Febriani, 2025). لا تزال الثقافة المالية الإسلامية منخفضة.

أنت كحاج لديك دور مهم. افهم كيف تدار أموالك. الشفافية ليست فقط مهمة المؤسسة، بل هي أيضا الوعي العام (Ashim et al., 2025).

**رؤى عملية لك:**

1. اعرف موقع وأداء أموال الحج الخاصة بك.
2. استخدم حقك في قراءة تقرير BPKH.
3. تشجيع تطبيق تقنية التدقيق الشرعي.
4. افهم أن الاستثمار يحافظ على قيمة أموالك، وليس للمضاربة.
5. ادعم الإشراف الشرعي حتى تبقى أموال الناس آمنة.

### *الفصل الفرعي 2: صندوق الحج والفوائد الاقتصادية*

يجب أن تعلموا أن صناديق الحج ليست مجرد مسألة عبادة. هذا الصندوق هو أيضا مورد اقتصادي كبير يمكن أن يدعم تنمية الناس. الحكومة من خلال BPKH تريد ألا تحل الأموال عبثا. لكن استخدام الأموال العامة بهذا الشكل يجب أن يضمن أمرا مهما: يجب أن يشعر الحجاج والمجتمع الأوسع بالفوائد. هذا هو جوهر الفوائد الاقتصادية (Rosyadi et al., n.d.).

*1. صندوق الحج كأداة شريعة اقتصادية*

تدير BPKH صناديق الحجاج وفقا لمبادئ الاستثمار الشريعة. المبدأ بسيط: يجب ألا تتوقف أموالك، لكنها لا يجب أن تنتهك الشريعة الإسلامية أيضا. لذا، يضع BPKH الأموال في أدوات حلال مثل صكوك الدولة الشرعية، ورواسب الشريعة، والذهب، ومشاريع الاستثمار المباشر (Hidayatullah, 2022).

حتى نهاية عام 2024، ستوضع 66 بالمئة من أموال الحج في الأوراق المالية الشرعية الحكومية، و30 بالمئة في الخدمات المصرفية الشرعية، والباقي في الذهب والاستثمار المباشر (Noorhayat & Wibowo, 2021). الهدف هو الحفاظ على قيمة المال وتحقيق فوائد للحجاج. تستخدم العائدات لتقليل تكاليف الحج ودعم البرامج الاجتماعية.

في مفهوم الشريعة المقدسة، يشمل ذلك حماية الممتلكات (*حفظ المال*) وحماية رفاهية الأمة (Rahman, n.d.). ولكن لكي يتوافق الاستثمار فعلا مع المقصود، يجب أن يجلب الاستثمار فوائد حقيقية للحجاج، وليس فقط الأرقام الواردة في التقرير.

*2. الفوائد والتوزيع العادل للمزايا*

يمكن أن تأتي الفوائد الاقتصادية لصندوق الحج عبر مسارين. أولا، فوائد مباشرة للحجاج على شكل دعم لتكاليف الحج. ثانيا، فوائد غير مباشرة من خلال صندوق الوقف للأمة للأنشطة الاجتماعية مثل التعليم والصحة (Efri Andini & Nur Fatwa, 2024).

تظهر بيانات BPKH لعام 2025 أن عوائد الاستثمار تصل إلى 11.8 تريليون روبية هندية. يستخدم بعضها لتغطية الفرق بين ودائع الحجاج والتكاليف الحقيقية. بدون نتائج الاستثمار، كان على الحجاج دفع حوالي 97 مليون روبية هندية للفرد، بدلا من 55 مليون روبية هندية كما هو الحال الآن (Changir & Febriani, 2025). وهذا يعني أن الاستثمار في صناديق الحج يقلل العبء على الحجاج بنسبة تصل إلى 43 بالمئة.

المسار الثاني هو *صندوق الوقف الأمة (DAU)*. وهذا جزء من عائدات الاستثمار التي توجه للمنح الدراسية، والمساعدة في المساجد، والتمكين الاقتصادي للمدارس الداخلية الإسلامية (Salsabila et al., 2024). في عام 2024، سيتم توزيع الجامعة على 1,200 مستفيد في 20 محافظة. يظهر هذا البرنامج كيف أن صناديق الحجاج لها تأثير اجتماعي واسع (Rosyadi & AYani Pabelan, 2013).

لكن هذه الفوائد لم تشعر بالتساوي. تظهر الأبحاث أن توزيع الأموال الاجتماعية لا يزال مركزا في جاوة (Zulkarnain et al., 2025).لا تزال مناطق مثل شرق نوسا تنغارا وكاليمانتان لا تحظى بفائدة كبيرة. لكي تكون المؤسسة عادلة حقا، يجب أن تفتح BPKH وصولا أوسع وتضع معايير توزيع قائمة على الاحتياجات.

*3. الاستثمار القائم على المصالحة*

الاستثمار الشريعي لا يتعلق فقط بالعائد، بل أيضا بالقيم الاجتماعية. يجب أن يجيب كل صندوق على سؤالين: هل هو حلال، وهل هو مفيد؟ (Hulwati et al., 2023). إذا حقق الاستثمار أرباحا كبيرة لكنه تسبب في ضرر للناس، فهذا ينتهك الشريعة القاضية.

على سبيل المثال، عندما يضع BPKH أموالا في مشاريع البنية التحتية مثل المطارات أو الطرق ذات الرسوم، يشكك بعض العلماء في فوائدها المباشرة للحجاج. لكن الأبحاث تظهر أن مشاريع مثل مطار كيرتجاتي وسكنات الحج الرقمية تسرع فعليا خدمات الحج (Jaenal Aripin, 2025). لذا، المصالحة لا تزال موجودة، رغم أنها ليست مباشرة في شكل مال.

هذا المفهوم مشابه للعائد *الاجتماعي على الاستثمار* (SROI). في الرأي الشريعي، تعني SROI قياس القيمة الروحية والاجتماعية، وليس فقط القيمة المالية (Maulana & Mawadah, 2023). قد يكون هذا مؤشرا جديدا لبنك بوكسترا في تقييم نجاح الاستثمار الشريعي.

كما ترى، الاستثمار في صناديق الحج لا يحافظ فقط على قيمة أموالك، بل يعزز أيضا اقتصاد الناس من خلال مشاريع حلال إنتاجية.

*4. التحديات الأخلاقية والقانونية*

تظهر المشاكل عندما لا تتماشى الممارسة مع المبادئ. تعرضت بعض سياسات الاستثمار في BPKH لانتقادات بسبب نقص الشفافية واحتمال تضارب المصالح (Muhaimin et al., 2023). على سبيل المثال، عندما توضع الأموال في أدوات حكومية لا يشعر الحجاج بالضرورة بنتائجها.

من الناحية القانونية، هذا يطرح معضلة. يسمح القانون 2014/34 بالاستثمار في أوراق الشريعة الحكومية، لكن الشريعة تتطلب مزايا مباشرة للحجاج. هذا يوضح وجود فجوة بين الشريعة الإيجابية والشريعة المقدسة (Fauzi, 2021).

أكد خبراء القانون الإسلامي مثل مولد وأميرسيا (2021) أن أموال الأمة هي أمانة عامة يجب الحفاظ عليها في ممر *مصالحة مرسلاه* — منفعة عامة لا تتعارض مع الناش. لذا، فإن السياسات الاستثمارية التي لا توفر فوائد حقيقية لديها القدرة على الانحراف عن مبدأ الثقة (Zakiruddin et al., 2022).

*5. التكامل الاقتصادي والروحانية*

كما أن صناديق الحج تحتوي على قيمة روحية عالية. كل روبية تودعها هي نية عبادة. لذلك، يجب على كل شكل من أشكال الإدارة الحفاظ على نقاء النية (Samsudin et al., 2023). إذا استخدمت الأموال في استثمارات مشكوك فيها، فقد تتأثر قيمتها الروحية.

في مفهوم *التمويل العام الإسلامي*، تدرج صناديق الحج ضمن فئة *صناديق* الأمانة الأموال. وهذا يعني أن الإدارة لا يجب أن تكون لمصالح تجارية بحتة، بل لأغراض اجتماعية تعزز عبادة الناس (Herlinda Erni, 2025).

يجب أن تعرف، تمويل الحج له تأثير مضاعف كبير. كل استثمار حلال من BPKH يمكن أن يخلق قيمة مضافة بقيمة 2.3 روبية في القطاع الحقيقي، خاصة في صناعة الحلال والسياحة الدينية (Changir & Febriani, 2025). وهذا دليل على أن الحوكمة الرشيدة لا تحافظ فقط على الأموال، بل تدفع أيضا الاقتصاد الوطني الشرعي.

*6. الاستقلال الاقتصادي للأمة*

الاستقلال الاقتصادي هو الهدف الرئيسي للمقصص في إدارة صناديق الحج. عندما يمكن استخدام أموال الحج في مشاريع حلال، فإن النتيجة هي نمو وظائف جديدة ودخل الأمة (Rahman, n.d.).

على سبيل المثال، برنامج *الاقتصاد الأخضر للحج* الذي سيبدأ العمل في عام 2024. تستثمر BPKH في الطاقة الشمسية لدعم مساكن الحج المستقلة عن الطاقة. يوفر هذا البرنامج تكاليف الكهرباء بنسبة 30 بالمئة ويخلق 500 وظيفة في قطاع الطاقة المتجددة. هذا هو الشكل الحقيقي للمصالحة الاقتصادية.

يمكنك أن تتعلم شيئا من هذا: أموال الحج ليست مجرد مدخرات، بل رأس مال اجتماعي للناس. إذا أديرت بشكل صحيح، يمكن أن تصبح نموذجا للاقتصاد الإسلامي الحديث.

*7. توصيات عملية*

لتعزيز الفوائد الاقتصادية لصندوق الحج، يمكن اتخاذ عدة خطوات عملية:

1. يحتاج BPKH إلى إضافة مؤشرات اجتماعية في تقييم الاستثمار.
2. يجب على DSN-MUI إصدار فتاوى موضوعية حول الاستثمار العام بنشاط.
3. تحتاج الحكومة إلى توسيع الثقافة المالية الإسلامية في المناطق.
4. يجب تشجيع الحجاج على المشاركة في الإشراف على إدارة الأموال.
5. يجب تنفيذ تدقيقات الشريعة المستقلة مرتين في السنة.

يمكنك المشاركة. اقرأ التقرير السنوي ل BPKH. افهم حقوقك كمالك للأموال. شجع المؤسسات على أن تكون أكثر انفتاحا. كلما ارتفعت الثقافة العامة، زادت صعوبة حدوث الإساءة.

*8. التقييم والاتجاه المستقبلي*

حتى عام 2025، يظهر توجه السياسات في BPKH تحسنا. يبدأون في تحقيق التوازن بين النتائج المالية والأثر الاجتماعي. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة إلى المزيد من التشجيع حتى يقاس كل قرار استثماري بالفوائد، وليس فقط بالأرباح.

تعزيز الشريعة المقدسة في السياسات العامة سيجعل صناديق الحج نموذجا جديدا للحوكمة المالية للشعب. مع الإدارة المهنية والروحية، يمكن لصندوق الحج أن يكون مثالا على كيف يمكن للقانون والاقتصاد والدين أن تعمل معا من أجل رفاهيتك ورفاهية المجتمع.

**رؤى عملية لك:**

1. أموال الحج تعود للحجاج، وليست للحكومة.
2. يجب أن يوفر كل استثمار فوائد حقيقية للشعب.
3. يجب على BPKH أن تكون منفتحة بشأن عوائد ومخاطر الاستثمار الاستثماري.
4. الفائدة أهم من مجرد الربح.
5. الإشراف الشرعي المستقل يحافظ على ثقة الجمهور.

## الخاتمة

يمكنك أن ترى أن إدارة صناديق الحج في إندونيسيا ليست مسألة تقنية فقط، بل مسألة ثقة عامة. لقد وفر القانون رقم 34 لعام 2014 أساسا قويا، لكن تنفيذه لا يزال غالبا متعثرا. لدى BPKH تفويض كبير لإدارة أموال الشعب، لكن لا يزال هناك فجوة بين مبادئ الشريعة وممارسات الإدارة المالية.

تعلم، التحدي الأكبر ليس فقط ضمان عوائد الاستثمار، بل الحفاظ على قيمة الثقة والشفافية. النظام الشفاف سيعزز الثقة. من ناحية أخرى، فإن الفجوات في البيانات المالية أو الاستثمارية التي لا تتوافق مع مبادئ الشريعة ستجعل الجمهور يتردد.

من التحليل في الفصلين الفرعيين، هناك ثلاث رسائل مهمة:

1. **الشفافية والمساءلة هما الأسس الرئيسية**. يجب على BPKH الاستمرار في تحسين التقارير العامة، وفتح الوصول إلى البيانات، وتعزيز تدقيقات الشريعة حتى يعرف الحجاج إلى أين تذهب أموالهم.
2. **يجب أن يكون الاستثمار في صناديق الحج موجها لصالح الناس**. يجب أن يركز اتجاه السياسة ليس فقط على الأرباح، بل أيضا على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الأوسع.
3. **يجب أن تشارك أنت كجمهور في الإشراف**. المشاركة العامة في مراقبة سياسات BPKH ستغلق فجوة الانحرافات وتمنع الانتهاكات المحتملة لأخلاقيات الشريعة.

في الختام، في المستقبل، يحتاج بنك BPKH إلى إدارة صناديق الحج بمزيج من ثلاث قيم أساسية: **الثقة، والعدالة، والانفتاح**. إذا تم الحفاظ على هذا المبدأ، فإن صندوق الحج لن يفيد الحجاج الذين يغادرون إلى الأرض المقدسة فحسب، بل سيعزز أيضا مالية الشعب والاقتصاد الوطني القائم على الشريعة.

## تقدير

يود المؤلف أن يشكر جميع الأطراف التي ساهمت في إعداد وإتمام هذا البحث. يعبر عن الامتنان للأكاديميين والباحثين في مجال القانون الاقتصادي الإسلامي الذين تعد أعمالهم مرجعا هاما في تطوير هذا الإطار التحليلي البحثي. كما تم التقدير لوكالة إدارة المال للحج (BPKH) والجهات ذات الصلة على الكشف عن المعلومات العامة التي تتيح للمؤلف الوصول إلى التقارير والبيانات والوثائق ذات الصلة بإدارة صناديق الحج في إندونيسيا.

كما يعبر المؤلف عن تقديره لزملائه والمراجعين المجهولين على مساهماتهم ونقدهم واقتراحاتهم البناءة التي تساعد كثيرا في تحسين جوهر ومنهجية كتابة هذا المقال. هذا البحث لا يتلقى أي تمويل خاص من المؤسسات العامة أو التجارية أو غير الربحية، ومحتوى المقال بالكامل يقع على عاتق المؤلف.

## المراجع

Aisah, N., Sholahuddin, M., & Dian Rahmawati, S. (2022). *Journal of Business and Management Studies Sharia and Conventional Stock Investment*. https://doi.org/10.32996/jbms

Alam, A., Fianto, B. A., Ratnasari, R. T., Ahmi, A., & Handayani, F. P. (2023). History and Development of Takaful Research: A Bibliometric Review. *SAGE Open*, *13*(3). https://doi.org/10.1177/21582440231184852

Aminah, S., Masruroh, N., & Wardhana, F. S. (2024). The Institutional Innovation Through The Integrated Halal System In Management of Hajj Fund Investment in Indonesia. *IQTISHODUNA: Jurnal Ekonomi Islam*, *13*(2), 465–478. https://doi.org/10.54471/iqtishoduna.v13i2.2626

Ashim, Isman, & Rosyadi, I. (2025). Analysis of Murabaha to the Purchase Orderer in Islamic Jurisprudence and DSN-MUI Fatwas Applications. *Journal of Islamic Economics Perspectives*, *7*(1), 1–17. https://doi.org/10.35719/mdnbaq53

Changir, S. A. P., & Febriani, D. (2025). Governance of the Hajj Financial Management Agency (BPKH) Based on Sharia Governance Principles. *Halal Tourism and Pilgrimage*, *4*(1). https://doi.org/10.58968/htp.v4i1.586

Efri Andini, & Nur Fatwa. (2024). Implementation of the Value Management of The Benefit of The People's Endowment Fund Through The BPKH Benefit Program (Case Study of BPKH Benefit Partners - BAZNAS RI). *Syarikat: Jurnal Rumpun Ekonomi Syariah*, *7*(1), 186–193. https://doi.org/10.25299/syarikat.2024.vol7(1).10051

Fauzi, A. (2021). *Prinsip Syariah dalam Pengelolaan Dana Haji: Analisis terhadap Kinerja BPKH. Jurnal Ekonomi Syariah Indonesia*. *9*(2), 123–136.

Hakim, L., Alam, A., At-Thariq, M. M., Junaedi, D., & Arsyad, M. R. (2021). Perbandingan Program Zakat Produktif antara BAZNAS dan LAZISMU Kota Surakarta. *Al-Kharaj : Jurnal Ekonomi, Keuangan & Bisnis Syariah*, *4*(1), 33–46. https://doi.org/10.47467/alkharaj.v4i1.348

Herlinda Erni. (2025a). Hajj Fund Investment Management: Transparency and Accountability for Indonesian Muslim Society. *Journal of Islamic Economics and Finance*, *1*(1), 17–33. https://doi.org/10.64845/zcwgq563

Herlinda Erni. (2025b). Hajj Fund Investment Management: Transparency and Accountability for Indonesian Muslim Society. *Journal of Islamic Economics and Finance*, *1*(1), 17–33. https://doi.org/10.64845/al-mudayanah.v1i1.2

Hidayat, R. (2024). Promoting Social Welfare: Maqasid Sharia Compliance of Indonesian Hajj Financial Management Agency's Maslahat Program. Al-Iqtishad. *Jurnal Ilmu Ekonomi Syariah*, *16*(2).

Hidayatullah, A. (2022). *Evaluasi Tata Kelola Dana Haji Berdasarkan Prinsip Good Governance dan Syariah. Jurnal Al-Mashlahah: Hukum dan Ekonomi Islam. 12*(1), 45–60.

Hukum, P., Berbasis, E., Maqashid, T., Jasser, S., Isman, A., Hidayat, S., Rosyadi, I., Firman, M. S., & Sholehah, N. A. (2023). *AL-AFKAR: Journal for Islamic Studies. 6*(4). https://doi.org/10.31943/afkarjournal.v6i4.730

Hulwati, H., Mujiono, S., Andespa, R., & Fadhlan, A. (2023). Unveiling the Benefits of Hajj Funds Investment in Indonesia. *Share: Jurnal Ekonomi Dan Keuangan Islam*, *12*(1), 179–200. https://doi.org/10.22373/share.v12i1.16082

Jaenal Aripin. (2025). Hajj Fund Investment: A Comparative Contemporary Fiqh Study on Maslahah and Public Policy Perspectives in Indonesia. *MILRev: Metro Islamic Law Review*, *4*(1), 360–388. https://doi.org/10.32332/milrev.v4i1.10424

Marfelina, R. A. (2025). Meningkatkan Pengelolaan Keuangan Dana Haji di Reksadana Perspektif Hukum Ekonomi Syariah. *Bulletin of Community Engagement*, *4*(3).

Maulana, M. R., & Mawadah, S. (2023). Management of Hajj Funds in Sukuk Investment from an Islamic Economic Perspective. *International Conference on Islamic Economic (ICIE)*, *2*(1), 10–35. https://doi.org/10.58223/icie.v2i1.204

Maulid, I., & Amirsyah, A. (2021). Analysis of the Hajj Fund Management Based on the Fatwa of the National Sharia Council (DSN) Number 122 Concerning the Management of BPIH Fund and Special BPIH Based on Sharia Principles. *ADI Journal on Recent Innovation (AJRI)*, *3*(1), 21–35. https://doi.org/10.34306/ajri.v3i1.490

Muhaimin, Subhan, M., Anshary, A. H., Azhari, F., & Haisy, N. (2023). Use of Hajj Funds for Infrastructure Development: A Review of Deposit Contract and Use of Hajj Funds. *Journal of Law and Sustainable Development*, *11*(10), e852. https://doi.org/10.55908/sdgs.v11i10.852

Murniwati, R., Aisyah, S., & Fahrieza, A. (2025). Investasi Dana Haji oleh Badan Pengelola Dana Haji (BPKH) Dalam Perspektif Hukum Islam dan Implikasinya Terhadap Ekonomi Syariah. *Unes Journal of Swara Justisia*, *9*(3), 572–590. https://doi.org/10.31933/escyjt19

Mutmainnah, Waston, & Muhammad Sholahuddin. (2025). Integrating Religious and Economic Education for Sustainable Development Goals (SDGs): An Analysis of Entrepreneurial Models in Indonesian Pesantren. *Profetika: Jurnal Studi Islam*, *25*(02), 287–302. https://doi.org/10.23917/profetika.v25i02.7801

Noorhayat, R., & Wibowo, H. (2021). Transparansi investasi dana haji di Indonesia. *Jurnal Hukum Ekonomi Syariah*, *5*(2).

Putri, E., Setyowati, E., & Rosyadi, I. (2022). Pengaruh Produk Domestik Bruto (PDRB), Upah Minimum Kota/ Kabupaten (UMK), dan Indeks Perkembangan Manusia (IPM) Terhadap Penyerapan Tenaga Kerja di Provinsi Jawa Tengah Tahun 2016-2019. *Ekonomis: Journal of Economics and Business*, *6*(2), 651. https://doi.org/10.33087/ekonomis.v6i2.594

Rahman, S. , et al. (n.d.). *Maqasid syariah dan pengelolaan dana publik umat. 9*(4).

Rosyadi, I. (2024). *AL-AFKAR : Journal for Islamic Studies Implementation of DSN-MUI Fatwa Number 004 of 2003 concerning Productive Zakat for Lazisnu for Business Capital for the People of Muaro Jambi: A Legal Perspective of Maqashid Syariah*. *7*(3). https://doi.org/10.31943/afkarjournal.v7i4.1718

Rosyadi, I., & AYani Pabelan, J. (2013). *PEMIKIRAN ASY-SYÂTIBÎ TENTANG MASLAHAH MURSALAH* (Vol. 14, Issue 1).

Rosyadi, I., Program, D., Hukum, S., & Syariah, E. (n.d.). *TARJIH SEBAGAI METODE: PERSPEKTIF USUL FIQH*.

Salsabila, R., Hafidzah, A., Maali, F., & Hafiz, A. (2024). Meningkatkan Transparansi dan Efisiensi dalam Manajemen Haji dan Umrah: Tantangan dan Inovasi untuk Pelayanan Prima Jamaah. *Rayah Al-Islam*, *8*(3), 978–995. https://doi.org/10.37274/rais.v8i3.1052

Samsudin, Aziz, A., Syam, R. M., Hasbi, M. Z. N., & Prabuwono, A. S. (2023). Hajj Funds Management Based on Maqāṣid Al-Sharīʿah; A Proposal for Indonesian Context. *AL-IHKAM: Jurnal Hukum & Pranata Sosial*, *18*(2), 544–567. https://doi.org/10.19105/al-lhkam.v18i2.7268

Zakiruddin, M. A., Kamsi, K., & Bahiej, A. (2022). Siyasah Syar'iyah Paradigm of Hajj Financial Management Regulation in Indonesia. *Al-Istinbath : Jurnal Hukum Islam*, *7*(2), 547. https://doi.org/10.29240/jhi.v7i2.5310

Zulkarnain, A. I., Achsani, N. A., Siregar, M., & Beik, I. S. (2025). Enhancing Accountability in Hajj Fund Governance Through Regulatory Impact Analysis and Value Chain Model. *International Journal of Cyber and IT Service Management*, *5*(2). https://doi.org/10.34306/ijcitsm.v5i2.205